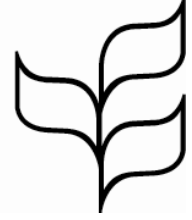


Distr.
GENERAL

CBD/COP/14/12/Add.1
25 November 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الرابع عشر

شرم الشيخ، مصر، 17-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

تقرير عن الجزء الرفيع المستوى

14-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

ألف - مقدمة

1- عقد جزء وزاري رفيع المستوى للاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لاتفاقية التنوع البيولوجي في شرم الشيخ، مصر، في 14 و 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وحضر الجزء الرفيع المستوى، المتعلق بموضوع "الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب"، وزراء البيئة ورؤساء الوفود والوزراء الآخرين وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى المعنيين بقطاعات البنية التحتية والصناعات التحويلية والتجهيز والطاقة والتعدين والصحة، فضلا عن ممثلي المنظمات الوطنية والدولية والسلطات المحلية والحكومات دون الوطنية، والقطاع الخاص، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب.

باء - البيانات الافتتاحية

2- ترأس الجزء الرفيع المستوى السيدة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في مصر، والتي افتتحت الاجتماع في الساعة 10:00 من صباح يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وأشارت السيدة ياسمين فؤاد إلى أن الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف ركز على تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة والسياحة ومصايد الأسماك والحراجة، فشددت على تركيز الاجتماع الحالي، وهو تعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية والصناعات التحويلية والصحة. كما أشارت إلى أنه ينبغي تعميم التنوع البيولوجي في السياسات والميزانيات والخطط الوطنية، ورحبت بمشاركة وزير المالية المصري في الاجتماع. وتعهدت بأن يقدم بلدها الدعم إلى البلدان الأفريقية الأخرى من خلال الشراكات والسياسات وتبادل الخبرات والتعاون الكامل مع المنظمات الدولية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وأضافت أن الهدف من الاجتماع الحالي ينبغي ألا يكون تحديد الأولويات للمستقبل فحسب، بل ينبغي أن يكون أيضا اعتماد مبادرات وآليات مبتكرة لتعميم التنوع البيولوجي. وستقدم مبادرة جديدة للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ من خلال استخدام النهج الطبيعية قبل بدء اجتماع مؤتمر الأطراف. وأشارت إلى أن الاتفاقية كانت في الأصل رؤية للعالم المصري السيد مصطفى طلحة، من أجل الاستخدام المستدام والتقاسم المنصف للموارد، ودعت المشاركين إلى تحديد الأولويات، واتخاذ خطوات تنفيذية وإنشاء خارطة طريق تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة ومع البرامج والسياسات الوطنية، لصالح الشباب والأجيال القادمة.

3- وأدلى ببيانات افتتاحية أيضا كل من: السيد خالد فودة، محافظ جنوب سيناء؛ والسيد خوسيه أوكتايفو ترييب فيلانوفيا، سفير المكسيك لدى مصر؛ والسيد إريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)؛ والسيدة كريستيانا باسكا بالمر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والسيد سيم كيسلر، وزير البيئة في إستونيا ورئيس الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

4- ورحب السيد فودة بالمشاركين في شرم الشيخ، "المدينة الخضراء". وقالت إن هناك احترام عالمي لدور مصر في حفظ كل من الثقافة والبيئة. وأشار إلى أن المدينة تعطي الأولوية للأخوة والانفتاح والتسامح والاحترام فيما يتعلق بالبيئة؛ وهي محاطة بمحميات طبيعية مثل رأس أم السيد ونبق.

5- وقال السيد ترييب فيلانوفيا إن هناك حاجة إلى تسريع الجهود للوفاء بجميع التعهدات بحلول عامي 2020 و2030، بمشاركة وزراء البيئة والزراعة والغابات ومصايد الأسماك والسياحة والعمليات الدولية، مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأضاف أن الإدارة المستدامة لقطاعات الطاقة والتعدين والقطاعات الأخرى مسألة بالغة الأهمية للتغلب على الفقر وعدم المساواة. وأشار إلى أن الجزء الرفيع المستوى يمثل فرصة هامة للحوار البناء فيما بين تلك القطاعات، لإيجاد بدائل للتنمية المحلية والإقليمية.

6- وبدأ السيد سولهايم بإعلان بعض الأخبار السارة، بما في ذلك حظر بيع قرن وحيد القرن وزيادة عدد حيوانات الباندا في الصين، وإنشاء مركز للأراضي الخثية في إندونيسيا وإزالة فهود الثلج من قائمة الأنواع المهددة بشدة بالانقراض. ومع ذلك، فإن نجاح البشر لا يزال يمثل خطرا على الآخرين. فمن أجل التوصل إلى "صفقة جديدة من أجل الطبيعة"، هناك حاجة إلى القيادة السياسية، ونماذج أعمال. فالحفظ مقترحاً يحقق فائدة لجميع الأطراف؛ وعلى سبيل المثال، كانت السياحة في بوتسوانا ثاني أكبر مصدر للإيرادات. غير أن الحفظ لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان السكان ينظرون إليه على أنه مفيد. وفي ولاية أندرا براديش بالهند، يجري الجمع بين الزراعة والطبيعة في الزراعة الطبيعية ذات "الميزانية الصفرية"، حيث تقل فيها الأسمدة ومبيدات الآفات، ولكن تزيد الغلة وحماية الطبيعة. وكانت الاتصالات الواضحة أساسية. وكانت اللغة المستخدمة في مجتمع التنوع البيولوجي، واختصاراتها المتعددة، غير مفهومة للعالم الخارجي. فالكل يحب الطبيعة وسيدعم أي حركة سياسية من أجل الطبيعة.

7- وقالت السيدة باسكا بالمر إنه لم يتم القيام بما يكفي لإيقاف فقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي. وينبغي إشراك جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد لثني منحى فقدان التنوع البيولوجي والمساهمة في رؤية الاتفاقية بحلول عام 2050 للعيش في انسجام مع الطبيعة. ويمكن تنفيذ ذلك بطرق مختلفة وبين جهات فاعلة مختلفة. وكمجتمع، نحن بحاجة إلى توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية لحفظ التنوع البيولوجي، وتقديم الأدلة والدراسات العلمية لدعم هذا الخطاب. وهناك حاجة إلى إجراءات متسارعة لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، مع خطط وبرامج وسياسات مواضيعية شاملة. وينبغي إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أن تكون عملية الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 عملية تحويلية وكافية للاستجابة للتحديات واعتنام الفرص المتنامية لتحقيق رؤية العيش في انسجام مع الطبيعة بحلول عام 2050. ولم يعد هناك وقتاً كافياً للتصرف. فنحن بحاجة إلى الحكمة والشجاعة الجماعية لتوجيه التغيير اللازم إلى الأمام.

8- وشدد السيد كيزلر على أهمية الحلول المبتكرة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وزيادة كفاءة الموارد، والسياسات البيئية الفعالة، ونظم البيانات البيئية التي يمكن الوصول إليها، والإدارة المستدامة للموارد والشراكات بين جميع الجهات الفاعلة. وينبغي توفير حوافز للإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك فرص أعمال جديدة لقطاع خاص مسؤول. ولضمان الدعم من جميع المواطنين، ينبغي أن يحصل الأطفال على تعليم بيئي في مجال العيش والاستهلاك المستدامين. وينبغي أن تكون الخطوات كما يلي: استراتيجية عالمية لبيانات البيئة، وإدارة مستدامة للأراضي، وتحسين إدارة النفايات وسياسات متعلقة بالمواد البلاستيكية، وتمويل مستدام لخدمات النظم الإيكولوجية، ومشتريات عامة وأسواق مستدامة، وبيئة صحية للأشخاص الأصحاء.

جيم - فريق المناقشة: أهمية الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب

9- خلال الجلسة العامة الافتتاحية للجزء الرفيع المستوى، عقدت حلقة نقاش بشأن أهمية الاستثمار في التنوع البيولوجي، أدارها السيد كارلوس مانويل رودريغيز، وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا. وفي ملاحظاته الافتتاحية، وصف السيد رودريغيز فقدان التنوع البيولوجي على أنه أزمة غير مرئية، حيث لا تنعكس قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أسعار السوق، وبالتالي لا تُراعى في عملية وضع السياسات وصنع القرار بشكل عام. وطلب إلى أعضاء فريق المناقشة تناول أهمية الاستثمار في التنوع البيولوجي من منظور القطاعات الحكومية وغير الحكومية وتحديد فرص فعلية لتوسيع نطاق إجراءات سياسات التنوع البيولوجي لتقديم حلول قائمة على الطبيعة للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

10- وقدم السيد جوناثان بيلي، نائب الرئيس التنفيذي وكبير العلماء، بالجمعية الوطنية للجغرافيا، عرضاً تقديمياً. فقال السيد بيلي إنه في حين أن 20 في المائة من التنوع البيولوجي العالمي مهدد بالانقراض، فإن 4 في المائة فقط من الثدييات الموجودة على الأرض تمثل حيوانات برية؛ والنسبة الباقية تمثل البشر والماشية. وقد حول البشر المناطق الأحيائية لأكثر من نصف الكوكب، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبرى على أنواع ونظم إيكولوجية في العالم والفوائد التي توفرها. وعلى الرغم من ذلك، تم تحقيق هدف أيشي للتنوع البيولوجي المتمثل في حماية 15 في المائة من الأراضي، ويمكن تحقيق هدف حماية 10 في المائة من المحيطات، من النسبة الحالية البالغة من 4 إلى 7 في المائة بحلول عام 2020.

11- ولا يمكن للعلم أن يحدد مقدار التنوع البيولوجي الذي يجب حمايته: ينبغي أن يستند إلى القيم. ورأت الجمعية الوطنية للجغرافيا أن القيمة المتأصلة، أي أن الأنواع لها الحق في الوجود وأن على البشر التزام بحمايتها، كانت أول حجة يتعين تقديمها؛ وعرض شريط فيديو أعده مصورون ورواة القصص لنشر أهمية القيمة المتأصلة. غير أن حجة القيمة المتأصلة ليست كافية؛ وينبغي إعداد وجهة نظر تعود بفائدة على العالم، توضح فائدة التنوع البيولوجي للإنسانية. والسرد الأكثر أهمية هو أن الغلاف الحيوي الرفيع الذي يغلف الكرة الأرضية يحتوي على نظم تدعم الحياة ولكنها معرضة للخطر، وأنه إذا تدهورت، فستكون العواقب وخيمة على جميع أشكال الحياة. ومع ذلك، من المهم بناء رؤية من الأمل وإظهار للجيل القادم مسار واضح لعالم يمكنه إطعام 10 مليارات شخص بحلول عام 2050، ومع ذلك يوفر مجالا لأشكال الحياة الأخرى.

12- وفيما يتعلق بالاستثمار، يجب سد الفجوة بين المبلغ المستثمر كل عام وقدره 52 مليار دولار أمريكي والمبلغ المطلوب وقدره 400 مليار دولار أمريكي. ويجب استكشاف أساليب أخرى لخلق قيمة في العالم الطبيعي. ويمثل رأس المال الطبيعي أحد الإمكانيات التي تُدمج قيمة النظام الإيكولوجي في النظام الاقتصادي، بحيث يمكن تقييم استدامة التنمية. ويمثل الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي أحد الإمكانيات الأخرى، ولكن ثبت أنه ليس فعالاً إلا للحد من إزالة الغابات والحفاظ على مستجمعات المياه وتحقيق فوائد للناس من المياه عند المصب. ويمثل الاستثمار لإحداث الأثر خياراً مثيراً حقاً، لا يوفر فيه الاستثمار عائداً مالياً فحسب بل يحقق أيضاً عائداً اجتماعياً أو بيئياً؛ ومن الأمثلة على ذلك مشروع الاستثمار لإحداث الأثر بشأن وحيد القرن الذي يموله مرفق البيئة العالمية. والمطلوب في نهاية المطاف هو تقديم سرد واضح، مع القصة الصحيحة، إلى المجتمع الصحيح. وإذا انخرط مجتمع الأعمال، يمكن جمع الأموال على نطاق لم يُشاهد من قبل للاستثمار في تأمين المحيط الحيوي.

13- ووجه السيد رودريغيز بعد ذلك أسئلة إلى أعضاء الفريق: السيد محمد معيط، وزير المالية في مصر؛ والسيدة إيمانويل ورغون، وزيرة الدولة لدى وزير الانتقال الإيكولوجي والشامل في فرنسا؛ والسيدة باتريشيا إسبينوزا، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والسيدة ناوكو إيشي، الرئيسة التنفيذية ورئيسة مرفق البيئة العالمية؛ والسيد رينيه كاسترو سالازار، الأمين العام المساعد المعني بالمناخ والتنوع البيولوجي والأرض والمياه، منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيدة أدريانا دينو، نائبة مدير مكتب السياسات ودعم البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد عماد الدين عدلي، المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED).

14- وتكلم السيد معيط عن الخيارات المتاحة أمام الحكومات لتعبئة الموارد المحلية لتمويل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي. وقال إن البيئة عنصر مهم في رؤية مصر 2030، وتم تشكيل فريق عامل لاستكشاف أساليب لتعبئة الموارد لتنفيذ الرؤية. ومن الأمثلة على المبادرات الجديدة لتعبئة الموارد في مصر قانون ينص على أن تكون المشتريات الحكومية متوافقة مع الأولويات البيئية الوطنية، وإجراء يلغي الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية والمعدات الصديقة للبيئة، مثل لوحات الطاقة الشمسية، وإصدار السندات الخضراء التي تتضمن عناصر التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة من أجل تمويل الميزانية الوطنية.

15- وأوضحت السيدة وراغون كيف تتناول فرنسا الهدف 3 من أهداف أيشي لإزالة الحواجز الضارة بالتنوع البيولوجي. وأشارت إلى أن فرنسا سنت قانونا طموحا بشأن التنوع البيولوجي في عام 2016 استنادا إلى مبدأ عدم وجود خسارة صافية. وشملت الأنشطة ذات الصلة جمع بيانات موثوقة يليها تخفيض أو تخفيف الأثر على التنوع البيولوجي للوصول إلى عدم وجود خسارة صافية. كما تدعم الحكومة إدخال الطاقة المتجددة لضمان تجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي. وفي عملها مع المفوضية الأوروبية، تمارس الحكومة الفرنسية الضغط من أجل توجيه ميزانية أكبر لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وقد تم مؤخرا تغيير الإعانات الزراعية لتشجيع الممارسات التي تحترم حماية التنوع البيولوجي، وقُدمت اعتمادات للممارسات التي تقيّد البيئة. كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على مراعاة المساءلة وتطبيق السياسات التي تحمي التنوع البيولوجي.

16- وسُئلت السيدة إسبينوزا عما يمكن عمله في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لتعبئة المزيد من الأموال من أجل تغير المناخ من خلال الحلول القائمة على الطبيعة، فضلا عن زيادة الاستثمار لوقف إزالة الغابات، وتسهيل إعادة تشجير الغابات، وإدارة الغابات الاستوائية الأولية بصورة أفضل. وقالت إنه من المهم في مكافحة تغير المناخ، أن نضع في اعتبارنا فقدان التنوع البيولوجي الناتج عن تدمير الموئل. وأشارت إلى أن هناك ارتباطا واضحا بين الاتفاقيات، وأن العديد من البلدان حددت التنوع البيولوجي كأولوية في مساهماتها في اتفاق باريس. وقد أشارت دراسة حديثة أجرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحلول القائمة على الطبيعة يمكن أن تقلل مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 50 في المائة بحلول عام 2030 وأن حماية النظم الإيكولوجية، لا سيما في الغابات والسواحل، هي واحدة من أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة للحد من الانبعاثات. وينبغي إدراج هذه الأولويات في عمليات التخطيط والبرامج والميزانيات الوطنية.

17- وتناولت السيدة إيشي مسألة تعميم التنوع البيولوجي في سياق حدود الكوكب وقدمت نظرة ثاقبة على مفهوم "المشاعات العالمية". وأشارت إلى نجاح كوستاريكا في وقف إزالة الغابات عن طريق إعطاء قيمة لرأسمالها الطبيعي كمثال على التعميم الناجح بحق؛ ومع ذلك، لا يتبع مثالها إلا عدد قليل من البلدان. ومشاريع التعميم التي نُفذت حتى الآن لا تعكس التغيير النظامي. ومن الدروس الأخرى التي تعلمتها أثناء عملها في مرفق البيئة العالمية هي القيود على ما يمكن تحقيقه عن طريق تحويل الأموال من بلدان نصف الكرة الأرضية الشمالي إلى النصف الجنوبي. وجعل وزراء البيئة مسؤولين عن المهمة الضخمة المتمثلة في التحول ليس عادلا ولا واقعا. وهناك حاجة إلى ائتلاف متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة يضم الحكومة والأعمال والمواطنين، وقد حان الوقت للتفكير في النهج الذي يتعين اتباعه في المستقبل. وأضافت أن مفهوم المشاعات العالمية يدعو إلى التفكير في النظم العالمية؛ غير أنه في حين يستفيد الجميع من هذه النظم، فلا يوجد أحد مسؤولا عن العناية بها. وهناك حاجة إلى عقد اجتماعي لحكومة المشاعات العالمية.

18- ورد السيد كاسترو سالازار على الملاحظة التي تقيّد بأن معدل إزالة الغابات يكون أعلى عندما تكون دائرة الغابات تابعة لوزارة الزراعة مما يكون عليه عندما تكون تابعة لوزارة البيئة وما إذا كان ذلك يدعو إلى تحويل الأطر المؤسسية. وأشار إلى أن إزالة الغابات انخفضت ولكنها لا تزال تحدث، لا سيما في المناطق المدارية، حيث ثبت أن الإدارة المستدامة بعيدة المنال بسبب تعقيد ظلة الأشجار. وقال إنه غير متأكد من أن الترتيبات المؤسسية هي المشكلة. فإزالة الغابات تعزى إلى الحاجة إلى الزراعة؛ ومع ذلك، فقد أثبت 21 بلدا على الأقل أنه ليس من الضروري خفض الغابات من أجل زيادة الإنتاج

الغذائي. وأشار إلى أن النظام الغذائي البشري قد ضاق إلى حد المحصول الواحد تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، بعد سنوات من مكافحة الجوع، تشهد منظمة الأغذية والزراعة نموا سريعا في سوء تغذية في شكل زيادة الوزن والسمنة، والفرضية الحالية هي أن ذلك يرجع إلى تضيق التنوع البيولوجي للنظم الغذائية، وأن الغابات ضرورية للتنوع البيولوجي للنظم الغذائية الطبيعية.

19- ومع قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل حفظ الطبيعة وتطبيق مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (Biofin)، سئلت السيدة دينو عن الطريقة التي يمكن بها زيادة التمويل الذي يحقق آثارا إيجابية على الطبيعة. وبدأت بتوضيح حالة الفقر في العالم: يعيش 10 في المائة من الناس في فقر مدقع ويعيش أكثر من نصفهم على أقل من 2.50 دولار أمريكي في اليوم. ويعتمد أكثر من نصف الفقراء على سبل العيش القائمة على الطبيعة، بما في ذلك الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك. ولدى عدد قليل جدا منهم حسابات مصرفية أو يعرف كيفية الحصول على الائتمان أو استخدامه. وترى وكالات الاستثمار الشركات القائمة على الطبيعة على أنها تتطوي على مخاطر وتقرض عليها أسعار فائدة مرتفعة، مما يشكل تحديا إضافيا للدخول في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الوكالات مهتمة باستثمار الملايين، في حين أن الشركات القائمة على الطبيعة لا تحتاج إلا إلى الآلاف. ولم تستغل الحكومات سياساتها استغلالا كاملا حتى الآن لجذب استثمارات القطاع الخاص. غير أن الاستثمار في إحداث الأثر، وزيادة التمويل الأصغر، وزيادة الفرص المتاحة أمام فقراء الريف للحصول على الائتمان كلها أسباب تدعو إلى الأمل. وتظهر إشارات واضحة تفيد بأن المستثمرين مهتمون بتمويل المشاريع الصغيرة القائمة على الطبيعة، والشركات القائمة بالتجميع - الشركات التي تجمع المبادرات الصغرى والصغيرة في عروض أعلى قيمة وذات عائد أعلى ومخاطر أقل - مما سيساعد في الحصول على الموارد وتوسيع النطاق. وقد حدثت ثورة في الطريقة التي تحصل بها الشركات على المواد، مع الاستثمار في سلاسل الإمداد المستدامة. وأصبح وزراء المالية في جميع أنحاء العالم أكثر مشاركة. واختتمت السيدة دينو ملاحظاتها بذكر مبادرة نصيب الأسد الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تدفع الشركات التي تستخدم حيوانا في إعلاناتها نسبة 0.5 في المائة من ميزانيتها لمسائل بيئية.

20- وقال السيد عدلي، عضو فريق المناقشة الأخير، إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل بفعالية أكبر مع الحكومة لربط المياه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن المياه مسألة شاملة لأهداف التنمية المستدامة، وهناك مؤشرات واضحة لقياس تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد. وعلى المنظمات غير الحكومية أن تطبق استراتيجياتها في الميدان بنفس الطريقة التي تعتم بها الحكومات التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية. ويعتبر إقامة الحوار وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة أمرين ضروريين لتوسيع نطاق المشاريع الصغيرة؛ والعمل المحلي لا يمكن أن يحسن إلا نوعية الحياة المحلية. وأشار إلى أن منظمته جزء من شبكة قوية تناقش السياسات مع الشركاء الحكوميين، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة الهامة بين المياه والغذاء وأمن الطاقة. وأضاف أن إشراك الشباب مهم حتى يتمكنوا من تعلم كيفية المشاركة.

دال- إطلاق المبادرة العالمية لمصر لتشجيع استخدام نهج النظم الإيكولوجية القائمة على الطبيعة لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بصورة متسقة

21- اختتمت السيدة ياسمين فؤاد الجلسة العامة الصباحية بإطلاق مبادرة عالمية للتشجيع على استخدام نهج النظم الإيكولوجية القائمة على الطبيعة للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بصورة متسقة. وقالت إن الجميع يدركون أن التحديات التي يطرحها فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي ضخمة ومتداخلة. وقد أنشئت الاتفاقيات التي تتناول تلك المسائل جنبا إلى جنب وهي تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة. وأشارت إلى أن مصر تدعو إلى أن يأخذ العمل في إطار أي من الاتفاقيات بعين الاعتبار الاتفاقيات الأخرى، لتوليد أقصى قيمة والبناء على نجاح كل منها. وأضافت أنه تم تصميم المبادرة الجديدة لدعم هذا النهج.

هـ- بيان السيد مصطفى مدبولي، رئيس وزراء مصر

22- في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، افتُتحت جلسة بعد الظهر من الجزء الرفيع المستوى بكلمة عامة أدلى بها السيد مصطفى مدبولي، رئيس وزراء مصر. وقال السيد مدبولي إن البيئة والطبيعة والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مهمة جدا لمصر، وإن البلد قد بذل جهودا كبيرة لحمايتها. وتشكل المناطق المحمية الآن ما يقرب من 15 في المائة من مساحة البلد، ووضعت برامج خاصة لإشراك الشباب والمجتمعات المحلية والنساء في حماية البيئة.

23- وأشار إلى أنه بالنظر إلى التحديات التي تواجه العالم، هناك حاجة إلى نقلة نوعية لتعميم التنوع البيولوجي في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والصحة والمعادن، وكذلك في التنمية الحضرية والتمويل، والتي تعاني كلها عندما يتدهور التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأضاف أن البنية التحتية مصدر قلق خاص، حيث إنه من المتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر بشكل ملحوظ بحلول عام 2050 وستحتاج المدن إلى تنمية شاملة للبنية التحتية. وينبغي للحكومات تقييم احتياجات التوسع الحضري بشكل صحيح وتخطيط التنمية عن طريق وضع أولويات تغيير المناخ والتنوع البيولوجي في الاعتبار لضمان حياة صحية لجميع الأجيال القادمة.

24- وقد أسفر مؤتمر القمة الوزاري الأفريقي الذي عقد في اليوم السابق عن خطة عمل طموحة للأولويات بالنسبة للقارة الأفريقية، لا سيما إبطاء فقدان التنوع البيولوجي واستعادة الأراضي المتدهورة وتوفير نظم إيكولوجية أكثر صحة. وقد طورت مصر رؤيتها الذاتية لعام 2030 حيث تم تعميم البيئة في جميع البرامج والسياسات الوطنية ومعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وتحترم "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" تكافؤ الفرص والاستخدام الأمثل والتوزيع العادل للموارد وتشكل إطارا لجميع الشراكات بين أصحاب المصلحة في مصر.

25- وكان المشاركون في الجزء الرفيع المستوى يمثلون مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، مما كفل استكشاف فرص لتعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات التنمية بشكل شامل خلال الاجتماع الذي استمر يومين. وكانت نتيجة الاجتماع، وهو إعلان شرم الشيخ، مبادرة مهمة من شأنها أن تثرى المناقشات خلال الأسبوعين القادمين من مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2018.

واو- الموائد المستديرة

26- عقدت مائدتان مستديرتان في اليوم الأول، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، إحداها عن تعميم التنوع البيولوجي في قطاع البنية التحتية والأخرى عن تعميم التنوع البيولوجي في قطاعي الصناعات التحويلية والتجهيز. وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، عقدت مائدتان مستديرتان أخريان خلال الجلسة الصباحية، إحداها عن تعميم التنوع البيولوجي في قطاع الصحة والأخرى حول تعميم التنوع البيولوجي في قطاعي التعدين والطاقة. وترد ملخصات المناقشات في مرفق هذا التقرير.

زاي- اختتام الجزء الرفيع المستوى

27- بدأت الجلسة العامة الختامية، في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بعرض من الأمانة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي لمنشور تذكاري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاقية.

28- واستمع الممثلون بعد ذلك إلى تقارير موجزة عن مناقشات المائدة المستديرة من قبل الرؤساء المشاركين في الموائد المستديرة. وترد الموجزات في مرفق هذا التقرير.

29- وعرضت الرئيسة بعد ذلك إعلان شرم الشيخ بشأن الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب، الذي أعدته حكومة مصر بعد مشاورات مكثفة مع الأطراف في الاتفاقية. وكان الإعلان بمثابة بيان قوي بشأن التصدي لفقدان التنوع البيولوجي واتخاذ إجراءات أكثر فعالية، لا سيما في القطاعات الأربعة التي تم تناولها في مناقشات الموائد المستديرة. واعتمد الإعلان بالتركية.

30- وجرت حلقة نقاش بعد ذلك حول "الإطار العالمي للتنوع البيولوجي والرؤية لما بعد 2020 وحتى عام 2050"، أدارته السيدة ياسمين فؤاد. وكان أعضاء فريق المناقشة هم: السيد أحمد كمال، نائب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر؛ والسيد كارمينو فيلا، مفوض الاتحاد الأوروبي؛ والسيد هوانغ رنكيو، نائب وزير الشؤون الإيكولوجية والبيئة في الصين؛ والسيد مانويل بولجار فيدال، المدير الدولي المعني بالمناخ والطاقة في الصندوق الدولي للطبيعة؛ والسيدة كلير توتينويت، المديرية التنفيذية لمنظمة الشركات من أجل البيئة؛ والسيدة ميرنا إينيس فرنانديز، اللجنة التوجيهية التابعة للشبكة العالمية للتنوع البيولوجي للشباب؛ والسيدة مارثا روخاس أوريغو، الأمانة العامة لاتفاقية رامسار نيابة عن مجموعة الاتصال بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

31- وأوضحت السيدة باسكا بالمر "الضرورة الملحة الآن" للاتفاقية. وأشارت إلى أننا نواجه خيارا بين الاستمرار في مسار نقطة التحول التي تقترب بسرعة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة العالمية وفقدان التنوع البيولوجي أو عكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي من خلال التكنولوجيا العالمية والحلول القائمة على الطبيعة والتغيرات في الإنتاج والاستهلاك. وبحلول عام 2020، ستكون هناك حاجة إلى زيادة العمل لتصحيح المسار نحو تحقيق أهداف أيشي الحالية. وبحلول عام 2030، ينبغي أن يكون لمنحنى فقدان التنوع البيولوجي تدابير لضمان أن يكون الفقدان في طريقه إلى الانخفاض وعكس مساره؛ وبحلول عام 2050، ينبغي أن تكون رؤية العيش في انسجام مع الطبيعة على المسار الصحيح للوصول إليها. وهناك حاجة إلى عمل عاجل لحل الأزمات المتشابكة للطبيعة والتنمية. ويمكن أن يتعايشا معا. وهناك حاجة إلى جدول أعمال شامل، يتم تنفيذه من خلال تحالف عالمي من الحكومات والشركات ووسائل الإعلام وقطاع التكنولوجيا والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب. ويمكن أن يؤدي جدول الأعمال من شرم الشيخ إلى بيجين من أجل الطبيعة والشعوب أن يغير السرد من خلال التواصل الفعال لضمان الملكية والمساءلة من خلال الأبطال والمنابر متعددة أصحاب المصلحة والتحالفات.

32- وقال السيد كمال إن على الحكومات والمجتمع المدني العمل معا من أجل "ثني المنحنى" بحلول عام 2030. ولذلك يجب تصميم السياسات بحيث تشمل القطاع الخاص وتحول العقلية، بمشاركة أهم عناصر الحكومات. ولا ينبغي اعتبار التنوع البيولوجي موضوعا منفصلا ولكن كموضوع ضروري لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الصحة البشرية وتنمية المجتمع. ولا يجب أن يوافق وزراء التخطيط على المشاريع إلا إذا كانت تتضمن بُعدا بيئيا. ولا ينبغي النظر إلى التنوع البيولوجي على أنه تكلفة، وإنما كفرصة، بما في ذلك للقطاع الخاص.

33- وعلقت السيدة توتينويت بأن عقلية الأعمال قد تغيرت ولم تعد تعتبر التنوع البيولوجي مسألة منفصلة عن عملها. وقد أظهرت الاستقصاءات أن 80 في المائة من السكان كانوا على دراية بفقدان التنوع البيولوجي ويشعرون بالقلق بشأنه. ولذلك أصبح مسألة سياسية تؤثر أيضا على الشركات من خلال المستثمرين والمساهمين فيها. ولذلك فإن "الشركات الكبرى" تتخذ إجراءات طوعية، وتقوم أكثر من 50 في المائة من تلك الشركات بأنشطة طموحة وذات صلة مع العلماء والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول مبتكرة قائمة على الطبيعة. وأكدت على مبدأ المساءلة وقدمت التزامات فردية صارمة بإزالة الشركات الملوثة من حوافزها الاستثمارية.

34- ولاحظ السيد فيلا أن الضغوط والمطالب على التنوع البيولوجي آخذة في الزيادة؛ ومع ذلك، لا تزال الأهداف لا تتحقق. وينبغي وضع أهداف وأولويات أكثر طموحا، ومتابعة محددة زمنيا وإطار عمل ذي أولوية عالية للتنفيذ، استنادا إلى ما تحقق بالفعل. ويجب تحديد الأهداف للتصدي لأسباب انخفاض التنوع البيولوجي، مثل استخدام المبيدات. وينبغي تعزيز التنفيذ من خلال الالتزامات الطوعية من قطاعات المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية، والتعهد بمكافحة فقدان التنوع البيولوجي وزيادة أعداد المناطق المحمية ورصد تنفيذ الالتزامات. واقترح تنظيم قمة رفيعة المستوى للأمم المتحدة تضم رؤساء الدول ويلتزمون فيها بعكس الاتجاهات الحالية.

35- وقال السيد هوانغ إنه ينبغي حماية البيئة مثل الحياة، في انسجام مع الطبيعة. وينبغي تحويل أنماط الحياة ونماذج الإنتاج بحيث تحافظ على الطبيعة وتحقق أقصى قدر للنظم الإيكولوجية. وكان التمويل الأخضر وأسواق الكربون والتنمية

الخضراء في الصين قد أدت بالفعل إلى تخفيض مستويات الكربون بمقدار 4 مليارات طن. وفي مجال مكافحة التصحر في الغرب الأقصى من البلد، ازداد غطاء الأشجار من 13 في المائة إلى 30 في المائة وتحسنت حياة المزارعين. وزاد عدد المناطق المحمية، وفي عام 2016، تمت إزالة الباندا من قائمة الأنواع المهددة بشدة من الانقراض للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وينبغي أن يستند إطار العمل العالمي لعام 2050 إلى مبدأ الانسجام بين البشر والطبيعة في التنمية الخضراء والاقتصادات منخفضة الكربون. وينبغي تعميم التنوع البيولوجي في شراكة عالمية، مع نظام من المعايير المرجعية والمؤشرات القابلة للقياس الكمي، وإشراك قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

36- وعلق السيد بولجار فيدال قائلاً إن إطار ما بعد 2020 ينبغي أن يحدد ولاية قوية، تتضمن أربعة عناصر: تعزيز التنفيذ الواضح، وتعزيز التزام كل جهة فاعلة، وضمان الزخم السياسي وتشجيع الالتزامات الطوعية. وهناك حاجة إلى تغيير تحويلي لوقف فقدان التنوع البيولوجي؛ غير أن الرؤية ينبغي أن تكون قابلة للقياس. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تغييراً سلوكياً، ولكن ينبغي تجنب التدخلات التي تحدث اضطرابات. وعلى الحكومات أن تدرج التنوع البيولوجي في خططها وأن تتيح الظروف التمكينية والهياكل والسياسات والحوافز. وستتطلب "الصفقة الجديدة" للتنوع البيولوجي إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية وقطاع الأعمال، التي ينبغي أن تنظر إلى الطبيعة كصاحب مصلحة. وينبغي التأكيد على الأهمية الاقتصادية للتنوع البيولوجي والطبيعة، وينبغي تعميم الطبيعة في القطاع المالي.

37- وسلطت السيدة فرنانديز الضوء على التناقض بين الأقوال والأفعال. وأعربت عن أسفها لعدم وجود ثقة ودعم لمشاركة الشباب في صنع القرار. وأشارت إلى أن شباب اليوم هم الأكثر تعليماً في التاريخ. ولم يكن الكثير منهم قريباً من الطبيعة، على الرغم من أن أولئك الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الهشة يدافعون عنها بشجاعة. وأشارت إلى أن المعارف الإيكولوجية التقليدية تعتبر أصولاً ضائعة وينبغي الاعتراف بها وتعميمها بشكل رسمي من جانب العلوم "الغريبة". وينبغي تطبيق المبدأ التحوطني قبل إدخال التكنولوجيات الجديدة. وينبغي وضع أهداف قابلة للقياس لضمان المساواة. وطلبت أن يشارك الشباب في المناقشات الوطنية والإقليمية قبل اتخاذ القرارات الدولية، حتى يكونوا شركاء متساوين في التنفيذ.

38- وتحدثت السيدة مارتا روخاس أوريغو، الأمينة العامة لاتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، نيابة عن فريق الاتصال التابع للاتفاقيات السبع الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وحددت أولوياتها لإطار ما بعد عام 2020. وأشارت إلى أن من أولويات اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (CITES) النظر في أحكام الاتفاقية ذات الصلة، بما في ذلك الأدلة التي يمكن أن تدعم حجم ونطاق الإجراء المطلوب. وبالنسبة للاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، ينبغي مواصلة إبراز دور الثقافة في حفظ التنوع البيولوجي. وأضافت أن اتفاقية رامسار تجذب الاهتمام فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الساحلية ولكنها دعت إلى إعطاء المزيد من الأولوية للأراضي الرطبة في المياه العذبة. وقد اعتمدت لجنة الحفظ التابعة للجنة الدولية لصيد الحيتان بالفعل رؤية طويلة الأجل للمجموعات الصحية التي تتمتع بإدارة جيدة، في حين يرى الفريق العامل المعني باتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة أنه يمكن تمثيل احتياجات الأنواع المهاجرة بشكل أفضل من خلال إدراك صلة الوصل بين تطور المناظر الطبيعية والبيئة والموئل. وأشارت إلى أن تركيز المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هو دور التنوع البيولوجي في ضمان الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة وأهمية الاستخدام المستدام للتنوع الجيني للنباتات في تكييف الزراعة مع تغير المناخ. وقالت السيدة أوريغو إن إطار ما بعد 2020 ينبغي أن يعكس أولويات ومساهمات جميع الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

39- واختتمت السيدة ياسمين فؤاد والسيدة باسكا بالمر والسيد هوانغ حلقة النقاش بالإطلاق المشترك، من جانب حكومتي مصر والصين وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، لجدول الأعمال من شرم الشيخ إلى بيجين من أجل الطبيعة والناس. والهدف من جدول أعمال العمل، الذي ستم استضافته على منصة على الإنترنت، هو تحفيز موجة من العمل من جانب جميع القطاعات وأصحاب المصلحة دعماً لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في السنتين اللتين تسبقان الاجتماع الخامس

عشر لمؤتمر الأطراف. وسيسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وفي تصميم إطار التنوع البيولوجي لما بعد 2020 الذي سيعتمد في بيجين.

40- وقدمت السيدة باسكا بالمر بعد ذلك "مبادرة نحو تحالف من أجل الطبيعة والثقافة"، مشيرة إلى أن الممارسات اليومية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فعالة للغاية في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وكانت الروابط الوثيقة بين التنوع الثقافي والبيولوجي أساسية بالنسبة إلى قدرة المجتمعات البشرية والنظم الإيكولوجية المحلية على الصمود، ويجب حماية كل من التنوع الثقافي والبيولوجي. وأشارت إلى أن الهدف من المبادرة هو استكشاف الروابط بين الطبيعة والثقافة وتحقيق تقارب بين الطبيعة والثقافة في فترة ما بعد 2020.

41- وأدلى ببيانات بشأن المبادرة السيد غيث فريز، مدير المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيدة انجر أندرسون، المديرية العامة بالاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ والسيد محمد سالم، مدير قطاع حفظ الطبيعة، وزارة البيئة في مصر؛ والسيدة يشينغ أويون يوس، ممثلة شباب الشعوب الأصلية.

42- وشدد السيد فريز على أهمية التعاون مع الاتفاقية بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي، وقال إن اليونسكو ستساهم بشكل كبير في إعداد إطار ما بعد 2020. ومن أجل وقف تراجع التنوع البيولوجي، من الضروري تحويل أدوار الناس وأعمالهم وعلاقاتهم بالتنوع البيولوجي من خلال معارفهم وتصوراتهم الثقافية. أشار إلى أن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، الذي أطلق في عام 1971، كان رائدا في فهم التفاعلات بين الناس وبيئتهم، وأن اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 تغطي كل من التنوع الثقافي والتنوع الطبيعي. وستتطلب الرؤية العالمية بشأن العيش في انسجام مع الطبيعة تعاونا أكبر ونظم معارف متنوعة. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة العمل مع الاتفاقية.

43- وقالت السيدة أندرسون إن الطبيعة والثقافة ترتبطان ارتباطا لا ينفصم. ويتطلب الإشراف على الطبيعة والثقافة فهم الممارسات الزراعية وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في ممارسة الإدارة السليمة للتنوع البيولوجي ودور اللغة. وعلى الرغم من تزايد التوسع الحضري المتزايد للسكان، فإن من المهم الحفاظ على اتصال بالطبيعة لتجنب تآكل المجتمع. وتستند الحلول القائمة على الطبيعة على التنوع الثقافي.

44- وقال السيد سالم إن ارتباط الناس بتراثهم الثقافي يزيد احترامهم للتنوع البيولوجي. فقد أظهرت النصوص القديمة المكتوبة على البرديات والمعارف التقليدية وجود روابط قوية بالطبيعة وحلول عملية لتدهورها. وقد استخدمت حكومة مصر المعارف التقليدية وحافظت عليها لحفظ التنوع البيولوجي وصياغة التشريعات المتعلقة بالسياحة الإيكولوجية على سبيل المثال.

45- وأشارت السيدة يويون يوس إلى أن أراضي الشعوب الأصلية تحتل، بسبب نظم الحياة، 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم. وأضافت أن المساهمة القيمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية جعلت منها حلفاء طبيعيين في الكفاح من أجل عكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي. وينبغي إعادة تنشيط المعارف التقليدية حتى يمكن نقلها إلى الأجيال القادمة. وينبغي أن تسفر الالتزامات المتعهد بها في مختلف الاتفاقيات عن إحراز تقدم في الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية ومواردها ولغاتها وحققها في الموافقة المستنيرة على استخدام نباتاتها ومواردها الأخرى. واقترحت إنشاء صندوق طوعي لضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الاتفاقية.

46- ودعت الرئيسة بعد ذلك ممثلي المجموعات الإقليمية للإدلاء ببيانات. وأدلى ببيان ممثل رواندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل ساموا بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن مجموعة أوروبا الغربية والبلدان الأخرى. كما أدلى ببيان ممثل كندا بالنيابة عن منظمة JUSCANZ.

47- وقال ممثل رواندا، متكلما بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن على جميع البلدان أن تعمل معا للحفاظ على كوكب أفضل وأن تلتزم ببذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

48- وقال ممثل ساموا، متكلما باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إن إطار ما بعد 2020 ينبغي أن يقدم التزامات جريئة وطموحة للتغيرات التحويلية لتحسين التنوع البيولوجي العالمي، بموارد مالية كافية.

49- وشدد ممثل الأرجنتين، متكلما باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، على أهمية الاعتراف بخصوصيات البلدان، مثل التنوع الكبير في المنطقة. وأشار إلى أنه يجب إيجاد بروتوكولات متسقة لضمان المنافع العادلة والمتساوية. وأضاف أن الجزء الرفيع المستوى كان مفيدا لضمان التعاون المنسجم فيما بين القطاعات.

50- وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 28 دولة عن تأييده الكامل لإعلان شرم الشيخ. وأشار إلى أن التعميم الفعال للتنوع البيولوجي سيضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. واقترح رصد الالتزامات التي تم التعهد بها وعقد قمة رفيعة المستوى قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف. وأشار إلى أن جميع القطاعات يجب أن تعمل معا لتحقيق التغيير التحويلي.

51- وذكر ممثل كندا أنه تم إنشاء منطقة محمية جديدة في مقاطعة كولومبيا البريطانية، تغطي 8 000 هكتار و40 نوعا معرضا للخطر. وقد تم اتباع نهج جديد لتقييم المشروع، ويتطلب مساهلة قوية وأهدافا قابلة للتحقيق.

52- وأدلى السيد هوانغ بملاحظات ختامية بالنيابة عن حكومة الصين ورئيس للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف. وبينما تحققت نتائج ملحوظة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية من الاتفاقية، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وتذكر الصين أهمية الإطار العالمي لما بعد 2020، الذي سيتم اعتماده في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، والجهد اللازم لإعداده. وناشد جميع أصحاب المصلحة العمل معا للاتفاق على الإجراءات بحيث يمكن أن يبدأ العمل الموضوعي على وضع إطار طموح وتحويلي لما بعد 2020 يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن حكومة الصين تؤيد بقوة استضافة الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، وهي ملتزمة بإجراء مشاورات مكثفة ومراعاة شواغل جميع أصحاب المصلحة إلى أقصى حد ممكن.

53- وأشارت السيدة ياسمين فؤاد في ملاحظاتها الختامية إلى افتتاح حديقة السلام في شرم الشيخ في اليوم السابق بغرس أشجار الزيتون، وهي رمز للسلام، ودعت الممثلين إلى حفل استقبال في الحديقة يوم السبت 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، للاحتفال بالتنوع الثقافي والبيولوجي لمصر. وشددت على أهمية دور أفريقيا في التنوع البيولوجي العالمي، وطلبت من المشاركين التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على السيدة إينا مويوا، وزيرة المياه والبيئة في جنوب أفريقيا التي توفيت في أيلول/سبتمبر 2018.

54- وأعلنت السيدة ياسمين فؤاد اختتام الاجتماع في الساعة 6:55 من مساء يوم الخميس 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

حاء- حدث ذو الصلة

55- تم تنظيم حفل غداء وزاري خاص في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 حول موضوع " التنوع البيولوجي: حل لتغير المناخ وتدهور الأراضي". وأدار النقاش كل من السيدة إنجر أندرسون، المديرية العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وقدم مداخلات الممثلون الرئيسيون، بمن فيهم السيدة آن لاريغودري، المديرية التنفيذية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والسيدة لينا بوله، وزيرة البيئة في السلفادور والسيد كارمينو فيلا، مفوض الاتحاد الأوروبي.

المرفق

ملخص مناقشات الموائد المستديرة

أولاً - تعميم التنوع البيولوجي في قطاع البنية التحتية

ألف - مقدمة

1- ترأست مناقشة المائدة المستديرة السيدة رندا المنشاوي، نائبة وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية في مصر، بالاشتراك مع السيدة ثولاس نكسزي، وزير الأشغال العامة في جنوب أفريقيا. وفي ملاحظاتها الافتتاحية، لفتت السيدة رندا المنشاوي الانتباه إلى الفرص الناشئة عن استثمارات البنية التحتية للتنمية الحضرية المناسبة على النحو المشار إليه في خطة التنمية الاستراتيجية لمصر لعام 2030. ودعت السيدة نكسزي إلى اتباع مسار مشترك نحو مستقبل عادل ومستدام يتم فيه الاعتراف بالتنوع البيولوجي بوصفه أحد الأصول.

2- واستمع المشاركون بعد ذلك إلى بعض العروض الرئيسية من مختلف البلدان والمنظمات حول أفضل السبل لتعميم التنوع البيولوجي في قطاع البنية التحتية.

3- وأبرز السيد هوانغ رنكيو، نائب وزير الشؤون الإيكولوجية والبيئة في الصين، الفرص الناشئة عن التعاون الدولي في مجال تنمية البنية التحتية. وأشارت السيدة إيمانويل وراغون، وزيرة الدولة للتحويل الإيكولوجي والشامل في فرنسا، إلى عملية الموافقة الصارمة القائمة على المبدأ الأساسي المتمثل في تقادي فقدان الصافي للتنوع البيولوجي. واسترعت السيدة ماري بورتر بيشكا، مديرة قسم البيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة في مؤسسة التمويل الدولية، الانتباه إلى الحاجة إلى معالجة مسائل التنوع البيولوجي في المراحل الأولى من تخطيط المشروعات وتصميمها وأشارت في هذا السياق إلى معيار الأداء رقم 6 لمؤسسة التمويل الدولية. وأبرز السيد يون ليانغ، نائب رئيس شركة China Harbour Engineering، أهمية الالتزام بالتشريعات القائمة ورصد المسائل البيئية خلال تنفيذ المشروعات.

4- وبعد العروض الافتتاحية، دعا الرئيس المشارك الوزراء ورؤساء الوفود وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى إلى تقديم المداخلات. وقدم مداخلات وزراء أو ممثلون رفيعو المستوى من 29 حكومة.¹

باء - ملخص المناقشات

5- أشار العديد من المتكلمين في مداخلاتهم إلى التزام بلدانهم بالتنمية المستدامة والأحكام الدستورية أو غيرها من الأحكام القانونية التي تدعم التغيير التحويلي نحو مستقبل يتم فيه الاعتراف بمسائل التنوع البيولوجي بشكل كامل. واعتبرت الحوكمة الرشيدة والإرادة لتنفيذ السياسات القائمة، وكذلك المشاركة العامة ورفع الوعي والحصول على البيانات والمعلومات، عوامل أساسية لدعم هذا التغيير. كما أشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة إلى تطبيق المبدأ التحوطي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الدعوة إلى تحقيق تكامل أفضل بين مسائل التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

6- وأدرجت عمليات وسياسات التخطيط المتكاملة، بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية، والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار والأطر المحددة القطاعات، فضلاً عن اعتماد وتطبيق المعايير والمذونات

¹ الجزائر والنمسا وبيلاروس وبوتسوانا وبوركينا فاسو والكونغو وجيبوتي وإكوادور والسلفادور وغابون وغينيا بيساو وهنغاريا وإندونيسيا وإسرائيل والكويت وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان وماليزيا ومالي والمغرب ونيجيريا والنرويج ودولة فلسطين وبولندا وساموا والمملكة العربية السعودية وسيشيل وسيراليون وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا وتايلاند وتوغو ورواندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ضمن نُهج حماية التنوع البيولوجي. وتم تسليط الضوء على الحاجة إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية لتنفيذ هذه العمليات بفعالية.

7- وأدرج التعاون الدولي والاستثمارات في البحوث وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل التجارب والخبرات بوصفها عوامل حاسمة في النهوض بأفضل الممارسات في مجال تنمية البنية التحتية.

8- وأثار العديد من المتكلمين مسائل تتعلق بالتنمية الحضرية بوصفها تحديات صعبة للغاية، وأشاروا إلى الصعوبات المتعلقة بالتوسع الحضري وإدارة النفايات والمياه والصحة. ونُظر إلى الجهود المبذولة لتخطيط الأحزمة الخضراء وإنشاء مساحات خضراء، مثل الحدائق الحضرية والحدائق النباتية والمستنبتات، فضلا عن الفرص الترفيهية الأخرى، وتعزيز المباني الخضراء على أنها نُهج واعدة للغاية. وأشار أحد المتكلمين إلى تعهد من المطورين بتحقيق مكاسب صافية في التنوع البيولوجي المرتبط بأنشطتهم.

9- واعتبر كثيرون أن تجزؤ الموئل وما يرتبط به من اضطرابات في طرق الهجرة للأحياء البرية مشكلة متأصلة في تنمية البنية التحتية. ومن خلال تخطيط الممرات، بدءا من معابر الأحياء البرية المحلية والجسور والأنفاق إلى عمليات التخطيط المكاني العابرة للحدود واسعة النطاق، يمكن التقليل من هذه الاضطرابات أو تخفيفها. واعتُبر إنشاء المناطق المحمية وإدارتها الفعالة واستعادة الموئل وتعزيز قدرة النظم الطبيعية على الصمود نُجها رئيسية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الإنمائية والاعتبارات البيئية، مع ملاحظة الحاجة إلى إعطاء الأولوية للنظم الإيكولوجية الأكثر هشاشة. كما اعتبرت إدارة مسارات إدخال الأنواع الغريبة الغازية من المسائل ذات الأولوية.

10- وفي الختام، أشار المتكلمون إلى الفرص الناشئة عن وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 لتحقيق تكامل أفضل بين الأولويات البيئية والإنمائية.

ثانيا - تعميم التنوع البيولوجي في قطاعي الصناعات التحويلية والتجهيز

ألف - مقدمة

11- ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد عمرو نصار، وزير الصناعة والتجارة في مصر بالاشتراك مع السيدة أوجيني ساج، وزيرة حفظ الموارد في نيوزيلندا. وفي ملاحظتهما الاستهلاكية، سلط السيد نصار الضوء على الآثار التي تخلفها قطاعات الصناعات التحويلية والتجهيز على التنوع البيولوجي وجهود مصر لتطوير القطاع ودعمه من خلال الأطر التشريعية والتعاون بين الوزارات والصناعة، بينما قدمت السيدة سيج عملية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري وأثار التحول في المفهوم نحو دعم الطبيعة على القطاع.

12- وقدم ستة ممثلين عروضاً افتتاحية. فبدأ السيد ديريك هانكيم، وزير السياحة في جنوب أفريقيا بالتشديد على أن التنوع البيولوجي يصب في مصلحة الجميع وأننا نعتمد على إدارته السليمة. وقدم بعد ذلك وزير الدولة بالوزارة الاتحادية للبيئة والمحافظة على الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا، السيد يوخن فلاسبارث عرضاً وأبرز أهمية فهم قيمة التنوع البيولوجي من بُعد اقتصادي وأهمية إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في صناعات سلسلة الإمداد. وشدد وزير البيئة في البرازيل، السيد إدسون غونسالفيز دوارتي، على أن مشاركة القطاع الخاص أمر لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى تعميم التنوع البيولوجي. وذكر أن أدوات إدارة الأعمال المعدة لتقييم الاعتماد على النظم الإيكولوجية تزيد الوعي بآثارها.

13- وبعد العرض الذي قدمه ممثل البرازيل، قدم السيد س. ك. ميشرا، وزير البيئة والغابات وتغير المناخ في الهند عرضاً افتتاحياً حيث قدم حملة "صنع في الهند" التي أطلقت في عام 2014 والتي تهدف إلى خلق فرص عمل وتعزيز المهارات في 25 قطاعاً، بهدف تحويل الهند إلى مركز عالمي لتصميم الصناعات التحويلية. وبعد مداخلة الهند، عرض وزير الدولة لشؤون البيئة في اليابان، السيد مينورو كيوتشي، تجربة بلده في مجال التعميم في قطاع الصناعات التحويلية، وسلط الضوء على أن دورة الموارد مهمة وأن مبادرة ساتوياما الخاصة ببلده مهمة للاستخدام القطاعي. وقدم العرض الأخير الافتتاحي السيد بيتر

وايت، الرئيس التنفيذي للعمليات في مجلس الأعمال العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وقدم خمسة مقترحات سريعة إلى المائدة المستديرة، بما في ذلك التفكير في النظم بدلا من القطاعات، لتحديد الأهداف وتحديد الحلول وتنفيذها. وأكد على أن بإمكان القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية تطوير وتنفيذ حلول قائمة على الطبيعة باستخدام بنيتها التحتية الطبيعية.

14- وفي أعقاب عدة عروض افتتاحية، دعا الرئيسان المشاركان الوزراء ورؤساء الوفود وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى إلى تقديم المداخلات. وقدم مداخلات وزراء أو ممثلون رفيعو المستوى من 15 حكومة و3 منظمات.²

باء- ملخص المناقشات

15- أكد المشاركون أن قطاعي الصناعة التحويلية والتجهيز بدأ في تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في عملياتهما وإجراءاتهما وسياساتهما من أجل تقليل فقدان التنوع البيولوجي غير الضروري، في كل من مدخلاتهما ومخرجاتهما. وبشكل النطاق الهائل للقطاعين، بما في ذلك العولمة المتزايدة للصناعات التحويلية وسلاسل الإمداد ذات الصلة، تحديات أمام تنفيذ إجراءات حفظ التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، يشتمل القطاعان على صناعات تنتج وتصنع وتجهز مجموعة واسعة من السلع التي تزيد تعقيد مجموعة النُهج المحتملة والحاجة إليها.

16- وأيد جميع المتكلمين فكرة أنه من الضروري زيادة الاشتراك في العمل والتعاون بين الحكومات والهيئات التنظيمية من ناحية ومجتمع الأعمال في هذين القطاعين من ناحية أخرى. كما يمكن أن يوفر التعاون بين الوزارات نقطة انطلاق لزيادة تماسك السياسات والوعي بالآثار البيئية للصناعات التحويلية والتجهيز. وتدعم مجموعة متنوعة من خدمات النظم الإيكولوجية هذين القطاعين ويجب أن يعكس صنع السياسات والتخطيط ذلك.

17- وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تعزيز الجهود لرفع الوعي لدى مجتمع الأعمال فيما يتعلق بالآثار على خدمات النظم الإيكولوجية. وأشارت بلدان عديدة إلى تطوير الأعمال ومنصات التنوع البيولوجي التي تعمل على تحفيز هذه الصلات وزيادة الوعي. كما تم تسليط الضوء على الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات بشكل فعال كوسيلة لدعم الأعمال وصناع السياسات على السواء. وأشار المتكلمون إلى زيادة فهم المجتمع العام ومجتمع الأعمال لأهداف التنمية المستدامة والصلات المتبادلة بينها. وتبادلوا أمثلة على كيف يمكن لزيادة الاهتمام بالإنتاج والاستهلاك المستدامين (هدف التنمية المستدامة 12) أن تكون لها آثار مباشرة على صحة المحيطات (هدف التنمية المستدامة 14)، مثلا من خلال فرض حظر على المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة والجزئيات البلاستيكية وتدابير السياسات المماثلة. وأشار إلى أن تدابير السياسات هذه ستطلب ابتكارات إضافية في تلك القطاعات لتوفير بدائل للمواد الخام ذات الأثر البيئي الكبير.

18- ويعد القطاع العام مستهلكا كبيرا للسلع. ولذلك، أكد العديد من المتكلمين الحاجة إلى أن تقوم الحكومات على جميع المستويات بوضع نماذج لممارسات الاستهلاك المستدام في عملياتها المتعلقة بالمشتريات العامة. ويمكن دعم هذه الممارسات بتكنولوجيا المعلومات لتبادل معلومات عن النُهج والدروس المستفادة بين المسؤولين عن المشتريات العامة.

19- وبالإضافة إلى ذلك، أشير بالنسبة لكل من القطاع العام وعامة الجمهور، إلى أنه من الصعب العثور على معلومات عن استدامة العديد من المنتجات المصنعة أو المجهزة المتاحة للشراء. واقترح تتبع هذه المعلومات من خلال "جواز سفر" المنتج أو موقع إلكتروني أو وسم المنتج كتدبير لتعزيز الشفافية وتحسين الوعي. ونظرا للطبيعة العالمية في كثير من الأحيان لسلسلة الإمداد، قد يكون من الصعب تدبير هذه المعلومات. ولذلك سيكون من المفيد إذا كان يمكن إدراج الاهتمامات والاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في معايير سلسلة الإمداد الحالية.

² بلجيكا والبرازيل وتشاد وإستونيا وفنلندا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وكينيا ومدغشقر ومالطة والمكسيك وجنوب أفريقيا والسويد وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد من أجل منطقة البحر المتوسط.

20- وأشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة إلى أطر وسياسات تشريعية فعالة لضمان مراعاة الالتزام بالمعايير والمتطلبات البيئية في المراحل الأولى من التخطيط لإنشاء مرافق ومصانع، وإلى أنه ينبغي مراعاة الرصد وجودة البيانات المتعلقة بجودة الهواء والانبعاثات والتخلص من النفايات، من بين أمور أخرى، في تصميم المشروعات. وأبرز المتكلمون إمكانية تطبيق تكنولوجيا المعلومات على العديد من هذه الاحتياجات، لأن تكلفة التكنولوجيا آخذة في الانخفاض.

21- ويعتبر الموقع الفعلي لمصانع الصناعات التحويلية والتجهيز، ولا سيما مع الزيادة السريعة في التوسع الحضري، من الاعتبارات الضرورية عند منح تصاريح البناء الجديدة. وناقشت بعض البلدان تحديد المواقع الصناعية البعيدة عن المناطق الحضرية.

22- وأخيراً، أيد العديد من المتكلمين مبادئ الاقتصاد الدائري والحاجة إلى إبقاء المواد لأطول فترة ممكنة في دورة الاستهلاك. وسيطلب ذلك تغييرات أساسية ليس فقط في الممارسات الاقتصادية، ولكن أيضاً في أنماط الاستهلاك والاستخدام البشرية. وبالتالي سلط المتكلمون الضوء على أهمية حملات التوعية، سواء مع عامة الجمهور أو بين القطاعات، بشأن الآثار التي تخلفها الصناعة التحويلية والتجهيز على التنوع البيولوجي والبيئة. وأشار العديد من المتكلمين إلى زيادة الوعي العام بالآثار البيئية للمواد البلاستيكية كمؤشر إيجابي على الوعي بمسائل التنوع البيولوجي. غير أنه قد يلزم حدوث المزيد من التغييرات الأساسية لتجاوز الفلسفة الاقتصادية التي تعطي الأولوية للاستهلاك. وسيتعين إدماج القيم الاقتصادية للتنوع البيولوجي والبيئة كذلك إذا كانت لهذه القطاعات أن تفهم وتقدر بشكل أفضل آثارها على البيئة.

23- وكان أحد النهج المقترحة لزيادة الوعي بين عامة الجمهور وقطاع الأعمال وقياس التقدم يتمثل في وضع غايات وأهداف واضحة للتنوع البيولوجي تستند إلى العلوم. وناقش المتكلمون الحاجة إلى زيادة الوعي من خلال استخدام عبارات بسيطة وواضحة يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

24- وفي الختام، أيد المتكلمون الحاجة إلى مواصلة متابعة الجهود الرامية إلى تعميم التنوع البيولوجي في قطاعي الصناعات التحويلية والتجهيز. وكان هناك إجماع على أن هناك العديد من النهج المترابطة للقيام بذلك. واعتبرت الأهداف والغايات الواضحة وبناء التعاون بين مجالي الأعمال والتنوع البيولوجي من المسائل الهامة للتقدم نحو الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب. ويتعين الاعتراف بشكل أفضل بآثار الصناعات التحويلية والتجهيز على التنوع البيولوجي. وكما أشار أحد المتكلمين، "نحن جميعاً في هذا الزورق معاً".

ثالثاً - تعميم التنوع البيولوجي في قطاع الصحة

ألف - مقدمة

25- ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيدة هالة زايد، وزيرة الصحة في مصر، بالاشتراك مع السيدة كارولينا سكوغ، وزيرة البيئة في السويد.

26- وفي ملاحظاتها الاستهلالية، أبرزت السيدة هالة زايد الآثار السلبية للمحرّكات البيئية، بما في ذلك تلوث الهواء، على النتائج الصحية. كما أشارت إلى الجهود الناشئة في مصر لتعميم التنوع البيولوجي في قطاع الصحة، موضحة أن وزارة الصحة اعتمدت سياسات واضحة ومتكاملة لدمج مجموعة من العناصر المختلفة. وتشمل الأمثلة قياس تلوث الهواء وعواقبه على صحة الإنسان، من خلال استخدام أكثر منهجية لتقييم الأثر البيئي، وفهرسة النباتات الطبية، وتنفيذ تدابير لرصد نوعية المياه والتلوث.

27- وناقشت السيدة سكوغ، في ملاحظاتها، الفوائد التي تعود على الصحة العقلية نتيجة التعرض للطبيعة، بما في ذلك بين الأطفال، ولا سيما في المناطق الحضرية. وسلطت الضوء على التدابير الوطنية والحوافز المالية لدعم التخطيط الحضري، مشيرة إلى أن المساحات الخضراء الحضرية ساهمت في بناء القدرة على الصمود والحفاظ على مجموعة من خدمات النظم الإيكولوجية والحد من آثار العوامل البيئية الأخرى المحددة للصحة مثل تلوث الهواء والضوضاء.

28- وعقب العروض الافتتاحية التي قدمتها الرئيستان المشاركتان، قدمت السيدة باربرا طومسون، نائبة وزير شؤون البيئة في جنوب أفريقيا، عرضاً وقدمت السيدة جوي سانت جون، المدير العام المساعد لشؤون المناخ والمحددات الأخرى للصحة، منظمة الصحة العالمية. وقدمت بعد ذلك مداخلات وزراء أو ممثلون رفيعو المستوى من 26 طرفاً إضافياً في الاتفاقية و7 منظمات.³

باء- ملخص المناقشات

29- أكد المشاركون أن التنوع البيولوجي هو الركيزة الأساسية لإيصال خدمات النظم الإيكولوجية الضرورية للصحة والرفاهية والتنمية، وعلى هذا النحو، فإن قطاع الصحة يعتبر بالغ الأهمية لتعميم التنوع البيولوجي. وأكدوا أيضاً أن زيادة التنسيق بين القطاعات بشأن التنوع البيولوجي والصحة وإدماج الروابط المتعلقة بالصحة والتنوع البيولوجي والأهداف المتعلقة بالصحة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 سيكون أمراً أساسياً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدفين 3 و15، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من أجل صحة ورفاهية أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء. وحسب تعبير أحد المشاركين، هناك "حاجة إلى ضمان أن يحصل العمل الحاسم للاتفاقية على اعتراف كامل في قطاعات السياسات الصحية على جميع المستويات".

30- وتمشيا مع هذه الإقرارات، تبادل المشاركون التجارب الوطنية والإقليمية للسياسات والمبادرات المتعددة القطاعات عبر مجموعة من المسائل المرتبطة بكل من التنوع البيولوجي والصحة، والتي يوفر العديد منها إمكانات للتعميم والتكرار وتوسيع النطاق. كما تم عرض أطر تشريعية وتنظيمية مشتركة تدعم الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية وتحسن النتائج الصحية.

31- وأكدت التجارب المشتركة أنه بينما تتزايد الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التكامل بين القطاعات، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة: زيادة الوعي العام بالفوائد الصحية لحفظ التنوع البيولوجي؛ وزيادة التمويل والتنفيذ الوطني للخطط والسياسات المتعددة القطاعات التي تركز على الوقاية؛ ووضع أدوات تشريعية وضريبية ومالية تدعم بعضها البعض؛ ودعم التدابير السلوكية التي تعزز بعضها البعض والرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي وتحسين النتائج الصحية.

32- وكان هناك أيضاً توافق في الآراء على أنه يجب إيلاء مزيد من التركيز على حفظ التنوع البيولوجي من أجل تعزيز الصحة، لدعم نهج متماسك ومنسق بشأن "الصحة في جميع السياسات".⁴ واثق أيضاً على أن الأدوات المستهدفة مثل تقييمات الأثر البيئي، وتقاسم البيانات عبر القطاعات، ونظم الرصد والرقابة المنسقة التي تدعم الكشف المبكر عن نقشي الأمراض المعدية، وأدوات التواصل بشأن المخاطر لصناع السياسات وعامة الجمهور، تتطلب زيادة التنسيق والتعزيز. كما تم التأكيد على أهمية البحوث متعددة التخصصات من أجل دعم تنفيذ تدابير متسقة قائمة على الأدلة. وقد تم تحديد كل من رفع الوعي وبناء القدرات والتثقيف بشأن الفوائد الصحية المرتبطة بالإدارة المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه فضلاً عن النهج المتعددة القطاعات في مجال الصحة باعتبارها أساسية لتحقيق هذه الأهداف المشتركة. وأكد أحد المشاركين على أنه لم يعد من الممكن أن يقتصر حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لدعم النتائج الصحية على التدابير الوطنية الطوعية، مشيراً إلى الحاجة إلى اتفاق عالمي ملزم قانوناً، معادل للمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشدد مشارك آخر على أنه ينبغي إعطاء الأولوية لرفع الوعي داخل مجتمع الصحة العامة باعتباره أهم عمل ذي أولوية لأن الفوائد المشتركة لحماية التنوع البيولوجي بالنسبة لصحة الإنسان كبيرة ولكن كثيراً ما لا تكون مفهومة جيداً من جانب الممارسين في مجال السياسات الصحية.

³ أنغولا والنمسا والبرازيل وجمهورية الكونغو والدانمرك ومصر والسلفادور وفنلندا وغابون وغانا وهنغاريا وإندونيسيا وإسرائيل والكويت ولكسمبرغ ومالي ومالطة وهولندا ونيجييريا والنرويج ودولة فلسطين وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والسويد وفيت نام والاتحاد الأوروبي ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) للتنوع البيولوجي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE) وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.

⁴ <http://www.who.int/healthpromotion/frameworkforcountryaction/en>

33- ومن بين التدابير الأخرى، اتفق أيضا على أن وضع الأطر التشريعية والمبادئ التوجيهية التي تعزز استخدام التنوع البيولوجي في النظم الزراعية، وزيادة إنتاج وتسويق الأنواع المحلية عالية المحتوى التغذوي، ووضع مبادئ توجيهية غذائية، والحد من استخدام الكائنات المعدلة جينيا والمواد الكيميائية ومبيدات الآفات الضارة، ومزيج من التدابير التي تستهدف سلسلة الإمداد الغذائي تعتبر كلها لبنات مهمة لبناء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود، وتستطيع أن تدعم الأمن الغذائي والنظم الغذائية المتنوعة والتغذية على أفضل وجه. كما تم تسليط الضوء على تلك التدابير وغيرها، مثل الحدائق الحضرية، كوسائل فعالة لدعم تقديم خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى التي تؤثر بشكل غير مباشر في النتائج الصحية، مثل التلقيح، ونوعية التربة، وتنظيم الآفات، والحد من العبء المتزايد للأمراض غير المعدية، مثل السمنة والسكري وسوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون على أن تحسين إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي توفران إمكانات كبيرة للحد من تفشي الأمراض التي تنقلها الحيوانات والتي تحملها النواقل.

34- وتم تحديد الحلول القائمة على الطبيعة والنهج الشاملة للصحة، مثل "صحة واحدة وصحة كوكبية"، والتي يتم فيها تعميم التنوع البيولوجي وصحة النظم الإيكولوجية بفعالية في الاستراتيجيات الوطنية، بوصفها نقاط دخول فعالة للغاية لتعميم التنوع البيولوجي وتماسك السياسات عبر القطاعات ومواءمة الأهداف الوطنية مع الالتزامات العالمية مثل الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما تم الاعتراف بالحلول القائمة على الطبيعة كتدبير فعال من حيث التكلفة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتخفيف من مخاطر الكوارث.

35- كما شددت العديد من الحكومات على قيمة التنوع البيولوجي كمصدر للأدوية التقليدية والإثراء الثقافي والروحي والمعارف التقليدية والاكتشافات الطبية البيولوجية، مما يؤكد الحاجة إلى التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها مع ملاحظة أهمية الحصاد المستدام والتجارة وفهرسة النباتات الطبية. كما تم تحديد الاستخدام الأكثر حكمة لموارد المياه، والحد من التلوث والنفايات كتدابير لتعظيم المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي وصحة الإنسان.

36- وأخيرا، أيد عدد من المشاركين تعميم التنوع البيولوجي في التخطيط المكاني وتعزيز تنمية البنية التحتية الخضراء والاتصال بالطبيعة منذ الطفولة، ولا سيما في المناطق الحضرية، مما سيؤدي أيضا إلى زيادة المنافع الصحية المرتبطة بالتعرض للتنوع الميكروبي في البيئة والحد من مجموعة من الأمراض غير المعدية. كما تم تقديم سياسات ذات صلة لتيسير الاتصال بالطبيعة، مثل السياسات الوطنية التي تعزز الأنشطة الترفيهية في الهواء الطلق وتشجع الإدماج الاجتماعي.

37- كما اعتبرت التحالفات الواسعة بين قطاع الصحة والقطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني، فضلا عن الدعم للمجتمعات المحلية، والشراكات مع القطاع الخاص، وزيادة التعاون بين منظمة الصحة العالمية وأمانة الاتفاقية والحكومات جميعها مهمة في تحقيق تماسك السياسات والتغيير التحويلي المطلوب لمواجهة أكبر التحديات البيئية والصحية والإنمائية العالمية في هذا العصر.

38- وكما أشار الكثيرون، فإن الروابط بين التنوع البيولوجي والصحة في صميم موضوع الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف، "الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب". وكما لاحظ آخرون كذلك، "ينبغي النظر إلى النظم البيئية الصحية باعتبارها بمثابة ركيزة أساسية للرعاية الصحية الفعالة من حيث التكلفة".

رابعا - تعميم التنوع البيولوجي في قطاعي التعدين والطاقة

ألف - مقدمة

39- ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية في مصر، بالاشتراك مع السيد كارلوس مانويل رودريغيز، وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا. وفي كلمته الافتتاحية، أشار السيد الملا إلى أنه على الرغم من أن قطاعي التعدين والطاقة يوفران العديد من الفوائد الاقتصادية، فإن هناك حاجة ملحة إلى الحد من الآثار السلبية المباشرة

وغير المباشرة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الناتجة عن أنشطتهما. وتناول السيد رودريغيز التحديات المؤسسية المرتبطة بتعميم التنوع البيولوجي في قطاعي التعدين والطاقة، ودعا إلى اتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً على المستوى الوطني. وأشار إلى التجارب الإيجابية في كوستاريكا منذ أن تم الجمع بين المسؤولية عن البيئة والمياه والطاقة والتعدين في وزارة واحدة في عام 1986.

40- واستمع المشاركون بعد ذلك إلى عدة عروض قدمها ممثلون من مختلف البلدان والمنظمات بشأن أفضل طريقة لتعميم التنوع البيولوجي في قطاعي التعدين والطاقة.

41- وعرض السيد دينيس ساندي، وزير الأراضي والإسكان والبيئة في سيراليون، لمحة عامة عن التحديات التي تواجه العديد من البلدان النامية، مشيراً إلى الفقر والنمو السكاني والتوسع الحضري، جنبا إلى جنب مع ضعف قدرة الهيئات التنظيمية على إنفاذ الامتثال الاجتماعي والبيئي من قبل شركات الطاقة والتعدين والتي تفرض جميعها ضغوطاً متزايدة على المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي. وحث الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات (الوزارات المعنية والوكالات والمنظمات غير الحكومية والشركات) على العمل معاً لتعزيز إدماج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في قطاعي الطاقة والتعدين.

42- واسترعى السيد ثولاس نكسي، وزير الأشغال العامة في جنوب أفريقيا، الانتباه إلى الحاجة إلى الموازنة بين الفوائد الاقتصادية لقطاعي التعدين والطاقة وبين الحاجة إلى ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمنصفة. كما أشار إلى أهمية الابتكار ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف كمحركات للحد من ضغوط هذين القطاعين على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

43- وقدم السيد براين سوليفان، المدير التنفيذي للجمعية الدولية لصناعة النفط من أجل الحفاظ على البيئة (IPIECA)، لمحة عامة عن دور منظمته في مساعدة صناعة النفط والغاز على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي عن طريق تبادل الممارسات والمعارف الجيدة فيما بين الجهات الفاعلة في الصناعة، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وفهم المخاطر وتشجيع الإبلاغ الشفاف عن مؤشرات التنوع البيولوجي مقابل خطوط الأساس المحددة، وبالتالي السعي إلى توسيع نطاق الممارسات الجيدة.

44- وقدم وزراء وممثلون رفيعو المستوى من 33 بلداً مداخلات.⁵

باء- ملخص المناقشات

45- سلط العديد من الممثلين الضوء في مداخلاتهم على الإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكوماتهم لتعميم التنوع البيولوجي في قطاعي الطاقة والتعدين، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس. وتم تحديد الزيادة في مصادر الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كأولوية رئيسية للعديد من البلدان. وفي هذا السياق، أشار المتكلمون إلى أنه يجب تخطيط الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون بشكل جيد للحد من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي.

46- وفي هذا الصدد، اعتُبر إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في المراحل الأولى من التخطيط عنصراً أساسياً في تقليل إلى أدنى حد الآثار على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتجنب النزاعات مع المجتمعات المحلية. وأبلغ العديد من المتكلمين عن الأحكام التشريعية والتنظيمية الوطنية التي تتطلب من المشغلين إجراء مشاورات مكثفة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإظهار الإدارة البيئية السليمة طوال فترة عمر المشروع، بما في ذلك مرحلة وقف التشغيل.

⁵ الجزائر وأندورا وبنغلاديش وبيلاروس وبلجيكا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وكندا وتشاد وكولومبيا وكوت ديفوار وجيبوتي وإكوادور وألمانيا وغينيا وإندونيسيا وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليتوانيا وماليزيا والمغرب نيبال والنيجر والفلبين وبولندا والبرتغال وساموا والسودان وسويسرا وتايلند والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

47- وتشمل بعض التدابير والأدوات والسياسات التي تم إبرازها للحد من الآثار السلبية على الطبيعة تنفيذ مدونات وتشريعات التعدين والالتزام الصارم بالتقييمات البيئية من جانب الجهات الفاعلة في الصناعة والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين والرصد. واعتُبر إبرام اتفاقات دولية وإقليمية، فضلا عن المعايير والقواعد الدولية، أمرا أساسيا لتوجيه تنفيذ الممارسات البيئية والضمانات الاجتماعية السليمة في هذين القطاعين على المستويين الوطني والمحلي.

48- وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر التعاون بشأن تقاسم المعارف وأفضل الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة من العوامل الهامة في إشراك المجتمع العالمي في مسار للتنمية المستدامة بحق.

49- وفي الختام، في حين أن قطاعي الطاقة والتعدين من المصادر الهامة للنمو الاقتصادي والعمالة والتنمية، فقد أبرزت المائدة المستديرة ضرورة تعزيز السياسات والممارسات من جانب الحكومات والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقليل أو تخفيف فقدان التنوع البيولوجي بفعالية، والتعويض عن الأضرار وضمان رفاهية البشر والكوكب.